



قرار

بشأن دعم جهود السلام في السودان

-

إن القمة الأفريقية العربية الثانية،

- إذ تذكّر بكافة القرارات التي اعتمدها كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على كافة المستويات المتعلقة بمختلف جوانب وأبعاد الأوضاع في السودان.
- واستناداً إلى الجهود العربية الأفريقية المشتركة في إطار مهمة اللجنة الوزارية العربية الأفريقية المكلفة بمعالجة مسار السلام ضمن منبر الدوحة التي تقوده دولة قطر بالتعاون مع الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
- واستناداً إلى عمل الفريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق السيد ثابو إمبيكي، انطلاقاً من التوصيات التي أعدها الفريق واعتمدها مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، وحظي بترحيب جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.
- وفي ضوء الدعم المالي والتنموي والإنساني العربي الأفريقي المخصص للسودان وفي مقدمته إعلان دولة قطر إنشاء صندوق برأس مال قدره ملياري دولار أمريكي لإعادة بناء دارفور والمشاريع التي تقوم جامعة الدول العربية ودولها في دارفور وفي جنوب السودان، والمشاريع الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تشرف عليها اللجنة الوزارية الأفريقية لإعادة إعمار السودان برئاسة جمهورية جنوب أفريقيا.
- وأخذاً في الاعتبار الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدول الأفريقية والعربية في قيادة وتزويد عمليتي اليوناميد (UNAMID) واليوناميس (UNMIS) بالمفرزات العسكرية والأمنية لحماية المدنيين السودانيين وإرساء الأمن والمساهمة في إنجاح جهود السلام.

تقرر

- 1- التأكيد على احترام سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه ودعم كامل المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في ربوعه.

- 2- الالتزام بتنفيذ كافة بنود اتفاقية السلام الشامل بما في ذلك إجراء استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان واستفتاء سكان منطقة إبيي في ظروف مناسبة وفي الموعد المتفق عليه بعيداً عن كل أشكال الضغوط، وتحت رقابة أفريقية وعربية ودولية لضمان نزاهة وحرية وشفافية الاستفتاءين.
- 3- تشجيع طرفي اتفاقية السلام الشامل لبذل المزيد من الجهود للتسريع بوضع الترتيبات الضرورية لإنجاح الاستفتاءين وللوصول إلى تفاهات في الفترة ما بعد الاستفتاءين في إطار تكاملي يحفظ الأمن والاستقرار في السودان وفي المنطقة.
- 4- الإعراب عن الدعم الكامل لكافة الجهود والمسااعي المبذولة لتحقيق السلام في دارفور، وحث الحركات المسلحة في دارفور على الانضمام الفوري إلى عملية المفاوضات في الدوحة للوصول إلى اتفاق سياسي شامل في أقرب الآجال.
- 5- التأكيد على المواقف المتطابقة للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية حول موضوع المحكمة الجنائية الدولية، والإلحاح على ضرورة الاستجابة العاجلة من طرف مجلس الأمن للأمم المتحدة لطلب المنظمتين المشروع بتطبيق المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة خدمة لمصلحة السلام والعدل والمصالحة في السودان.
- 6- تشكيل لجنة أفريقية عربية سداسية رفيعة المستوى تعمل على تنفيذ هذا القرار، وتقوم بإجراء الاتصالات والمشاورات مع شريكي السلام في السودان ودول الجوار والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، لمساعدة الطرفين على ضمان استمرار السلم والأمن والاستقرار في السودان وإرساء علاقة تكاملية بين الشمال والجنوب، بغض النظر عن نتائج الاستفتاء.
- 7- تكليف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء حول تشكيل اللجنة رفيعة المستوى، وتكثيف التعاون والتنسيق لمتابعة كافة المستجدات، وبلورة مبادرات ومواقف مشتركة من أجل تعزيز دور المنظمتين تجاه التطورات في السودان.

{ق3 - القمة الأفريقية العربية الثانية}



قرار

بشأن مكان وموعد انعقاد القمة الأفريقية العربية الثالثة

-

إن القمة الأفريقية العربية الثانية،

- إذ تأخذ علماً مع الترحيب بعرض دولة الكويت استضافة القمة الأفريقية العربية الثالثة،
تقرر،

8- عقد القمة الإفريقية العربية الثالثة في دولة الكويت عام 2013.

9- الطلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الدولة المضيفة لتنفيذ هذا القرار.

[ق4 - القمة الأفريقية العربية الثانية]



قرار

بشأن إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك لمواجهة الكوارث

-

إن القمة الأفريقية العربية الثانية،

إذ تسترشد بأحكام القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وميثاق جامعة الدول العربية الداعية إلى التصدي للتحديات التي تواجه شعوب بلداننا؛

وإذ تدرك أن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وتلك الناجمة من صنع الإنسان مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر والأوبئة والأمراض، لا يمكن لأي دولة مواجهتها أو بمفردها، وأن التصدي لها يتطلب حشد الموارد اللازمة في إطار جهد جماعي وتضامني؛

وإذ تعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى إنشاء آلية مشتركة لمساعدة أي من بلداننا تتعرض لمثل هذه الأضرار نتيجة الكوارث؛

تقرر،

1- إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من آثار الكوارث.

2- أن تتكون موارد الصندوق من المصادر التالية:

- ما يخصص له من مبالغ ضمن ميزانية كل من مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- المساهمات الطوعية من الدول الأفريقية والعربية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تبرعات المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الدوليين.

3- تكليف رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية بإعداد النظام الأساسي للصندوق وهيكل عمله، وأوجه وشروط صرف المساعدات.

[ق2 - القمة الأفريقية العربية الثانية]



قرار

بشأن إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة عمل الشراكة الإفريقية العربية 2011 - 2016

-

إن القمة الأفريقية العربية الثانية،

وفقاً لأحكام القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي الخاص باحترام سيادة كل الدول واستقلالها وسلامة أراضيها؛

وإذ تستذكر إعلان وبرنامج عمل القمة الأفريقية العربية الأولى المنعقدة في القاهرة في مارس 1977، والقرارات الصادرة عن القمم الأفريقية والعربية ذات الصلة بالتعاون الأفريقي العربي، خاصة القمة العربية السادسة المنعقدة في الجزائر في نوفمبر 1973، والقمة العربية الثانية والعشرين المنعقدة في سرت في مارس 2010، وقمة الإتحاد الأفريقي الخامسة عشرة المنعقدة في كمبالا في يوليو 2010؛

وإذ تدرك الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية، وتاريخ الكفاح والتضامن الأفريقي والعربي لدعم قضايا التحرر والتنمية في المنطقتين؛

وإذ تدرك أيضا أن العالم قد شهد منذ انعقاد قمة القاهرة 1977 تحولات كبرى، منها الحرب الباردة، والعولمة المتسارعة التي تدفعها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبروز مجتمعات واقتصادات المعرفة، والتكتلات السياسية والاقتصادية والتجارية العملاقة؛

وإذ تعرب عن القناعة بأن التحديات والأزمات المعاصرة تهدد منجزات، بل وبقاء، الأفراد والشعوب، وأن مجابهة هذه الأزمات تقتضي تصميم بلدانا على حشد طاقاتها ومواردها لدفع وتيرة

التعاون والتنسيق في كافة المجالات، والارتقاء بالتعاون الأفريقي العربي إلى شراكة إستراتيجية في إطار تعاون الجنوب الجنوب، وفي ظل نظام اقتصادي وسياسي أكثر عدالة وتضامناً؛

وإذ تعترف بأن القمة الأفريقية العربية الأولى كانت خطوة رائدة في إرساء دعائم التعاون المشترك لأفريقي العربي، وإذ تعرب عن تصميمها على تنشيط هذا التعاون بهدف تحقيق التطلعات المشروعة لشعوب المنطقتين إلى تحقيق السلام والتنمية؛

وإذ تستعرض مسيرة التعاون الأفريقي العربي، وإذ تعرب عن قناعتها بضرورة إعادة صياغة أهدافه وتحديد أولوياته، وتفعيل وتطوير آلياته ومؤسساته المشتركة لتمكين دول المنطقتين من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛

وإذ تؤمن بالأهمية القصوى للإنسان ودوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وضرورة احترام حقوقه وصون كرامته وتلبية احتياجاته الأساسية وتعزيز وإطلاق طاقته، وإذ تعرب عن منح أولوية قصوى لتطوير الموارد البشرية في بلداننا من أجل بناء مجتمعات المعرفة التي لا غنى عنها في العالم المعاصر؛

وإذ تعتزم تسخير التعاون والتجارب المشتركة لمساعدة بلدان المنطقتين، خاصة الأقل نمواً، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015، ولاسيما الأهداف الخاصة بالحد من الفقر ووفيات الأطفال والأمهات، وتحقيق التعليم الابتدائي الأساسي، ومكافحة أوبئة وأمراض كفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا، وإذ تدرك أهمية دور التعاون الدولي في تحقيق هذه الأهداف من خلال إنشاء نظام تجاري ومالي واقتصادي دولي أكثر عدالة؛

وإذ تدرك كذلك الدور الأساسي لمفوضية الإتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تعزيز التعاون الأفريقي العربي في كافة المجالات، وتنفيذ إستراتيجية الشراكة وخطط العمل المتتالية،

وإذ تؤكد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض تطوير العمل الأفريقي العربي المشترك القائم على المصالح المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لضمان إرساء أسس تصون العلاقات المشتركة؛

1- **تعتمد** إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، وخطة عمل الشراكة الإفريقية العربية (2011-2016) المرفقتين.

2- **تؤكد** على أن إستراتيجية الشراكة القائمة على الإنجازات الإيجابية للقمة الأفريقية العربية الأولى 1977، تشكل قوة دفع لإعادة إطلاق التعاون في وجه التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

3- **تعتمد** هذه الإستراتيجية باعتبارها إطاراً استرشادياً لسياق واتجاه العمل الأفريقي العربي المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- **تعرب** عن استعدادها، من خلال تنفيذ الإستراتيجية، على مساعدة بلداننا، وخاصة أقلها نمواً، على الإسراع بوتيرة التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 .

5- **تكلف** الوزراء المعنيين بعقد اجتماعات دورية مشتركة لبلورة خطط عمل إضافية، واتخاذ تدابير التنفيذ في مجالات اختصاصهم، والقيام من خلال هذه الاجتماعات الدورية برصد ومتابعة تنفيذ ما اتفق عليه من خطط عمل، واختيار الأولويات الخاصة التي تملئها الميزة النسبية للبلدان الأفريقية والعربية والأهمية الإستراتيجية لهذه الأولويات، وذلك للخروج بنتائج عاجلة ومفيدة تجعل التعاون الأفريقي العربي خياراً جذاباً لشعوبنا.

6- **تحث** الجهات الفاعلة في دول المنطقتين، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على الاسترشاد بهذه الوثائق ووضعها في الاعتبار عند صياغتها لبرامجها وأنشطتها، وعلى بذل الجهود لتنفيذ خطط العمل المتتالية على المستويين الفردي والجماعي.

7- **تؤكد استعدادها** لتعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية الشراكة وخطة العمل، من خلال مصادر التمويل القائمة حالياً والجديدة، بما في ذلك تعزيز الإمكانيات الضخمة للقطاع الخاص والاستفادة منها.

8- **تدعو** المجتمع الدولي، وخاصة مجموعة الثمانية، إلى الوفاء بتعهداتها بإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، وتحسين شروط التجارة الدولية وتخفيف أعباء المديونية، وزيادة المساعدات التنموية للدول النامية والأقل نمواً لتمكين المنطقتين من تنفيذ هذه الشراكة، **وتدعوها كذلك** إلى الوفاء بتعهداتها المعلنة لمساعدة الدول الأفريقية والعربية على تحقيق التنمية المستدامة.

9- **تعقد العزم** على تفعيل آليات التنفيذ والمتابعة المتفق عليها، والقيام باستعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية الشراكة وخطط العمل، لتحديد أولوياتها وفقاً لما يستجد من تحديات، والعمل على تذليل العقبات التي تعترض تنفيذها.

10- **توافق** على مشاركة وفدي مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الجلسات العلنية والمغلقة للمؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها أي من المنظمتين، **وتقرر** توفير الإمكانيات اللازمة للمفوضية والأمانة العامة لبناء قدرات الإدارات المعنية بالتعاون الأفريقي العربي لكل منهما، لتمكين المنظمتين من القيام بالدور الرئيسي في تنفيذ إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية.

11- **تطلب من** رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية تقديم تقرير مشترك للدورة القادمة للقمّة الأفريقية العربية في 2013، يتضمن استعراضاً شاملاً لمسيرة التعاون الأفريقي العربي والتقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية الشراكة وخطة العمل منذ إقرارهما وأداء آليات التنفيذ والمتابعة، وكذلك توصياتهم حول ما يجب القيام به مستقبلاً.

[ق1 - القمة الأفريقية العربية الثانية]